وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات من السلع والخدمات في العراق للمدة (2000-2021) في ظل تحديات التنمية المستدامة

Analysis of the relationship between government consumption spending and imports of goods and services in Iraq for the period (2000-2021) in light of the challenges of sustainable development

أ د. مصطفى كامل رشيد	أ.م.د.سهيلة عبد الزهرة مستور	م.م نغم محمود مجيد
Dr.Mustaf Kamel Rasheed	Dr.Sohaila Abdul Zahra	\Nagham Mahmoud Majeed
drmustafakamel@unsyah.edu.iq	dr-sohayla1973@uoah.edu.iq	nnm716024@gmail.com
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية	كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية	وزارة التربية / مديرية تربية صلاح الدين

الملخص

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات عديدة أهمها الاعتماد الكامل على إيرادات النفط الخام في تمويل المعاملات الاقتصادية وهو ما شكل حجر الأساس في بناء الدولة الهشة وضياع الاقتصاد المحلي، أهمية البحث تكمن في ارتفاع مقدار الإنفاق الاستهلاكي الحكومي دون زيادة الأنشطة الحقيقية مما ضغط على الأسواق المحلية في اعتماد الاستيرادات كمنفذ لامتصاص فائض الطلب المحلي، يفترض البحث أن هنالك ثمة علاقة طردية تنشأ من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي نحو سوق الاستيرادات في ظل استدامة إخلال هيكل الإنتاج وريعية الاقتصاد. تم استخدام منهج المؤشرات العامة للدلالة عن قيم المتغيرات موضوع البحث، فضلا عن استخدام معدلات النمو السنوية، توصل البحث إلى حقيقة العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستيرادات من السلع والخدمات وهو ما جعل الاقتصاد العراقي ضعيف أمام الأزمات الاقتصادية العالمية، كما أن الاستيرادات منفذ لخروج الدولار تحت مسميات عدة، أوصى البحث ببناء القدرات الإنتاجية ودعم الأنشطة الإنتاجية وتمويلها على نحو ميسر وتهيئة بيئة الأعمال بما يتطلع إليه العراق في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، الاستيرادات، التنمية المستدامة، الأزمات الاقتصادية.

Abstract

The Iraqi economy faces many challenges, the most important of which is the complete reliance on crude oil revenues in financing economic transactions, which formed the cornerstone in building the fragile state and the loss of the local economy. As an outlet for absorbing surplus domestic demand, the research assumes that there is a direct relationship arising from government consumption spending towards the import market in light of the sustainability of the disruption of the production structure and the rentier economy. The general indicators approach was used to denote the values of the variables in question, as well as the use of annual growth rates. The research reached the truth of the positive relationship between government consumption spending and imports of goods and services, which made the Iraqi economy weak in the face of global economic crises, and imports are an outlet for the exit of the dollar. Under several names, the research recommended building productive capacities, supporting productive

activities, financing them in an easy way, and creating a business environment with what Iraq aspires to in the near future.

Keywords: government consumer spending, imports, sustainable development, economic crises.

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث

1.مفهوم الإنفاق الحكومي : يقصد به الأموال التي ينفقها القطاع العام على اقتناء السلع وتوفير الخدمات المختلفة منها التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية)(التكريتي،1986 :ص126).

ويمكن تعريفه أيضا (مجموعة من المصروفات التي تنفقها الدولة في شكل كمية معينه بهدف الإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة)(عبد الحميد ،2005:173).

2. مصادر الإنفاق الحكومي : يتم تمويل الإنفاق الحكومي بشكل أساسي من خلال مصدرين منشد،2004:ص56) :

أ. تحصيل الضرائب من قبل الحكومة الضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة

ب. الاقتراض الحكومي : اقتراض الأموال من مواطنيها واقتراض الأموال من الأجانب يمكن الإنفاق العام الحكومات من إنتاج السلع والخدمات أو شراء السلع والخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة السياسة النقدية.

3. أنواع الإنفاق :يمكن ايجاز أنواع الإنفاق بالاتي :

أ. الإنفاق الجاري : وهي قصيرة الأجل وتشمل الإنفاق على الاجور والمواد الخام

ب . الإنفاق الرأسمالي : هي طويلة الأجل ولا تحتاج إلى تجديد كل عام يطلق عليها أيضا(رأس المال الاجتماعي) ويقصد بها الإنفاق على الاصول المادية مثل الطرق والجسور والمباني والمستشفيات (العيس ،2006 :ص126).

4. الاستيراد : هو جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيط ووضع السياسات التي تعطي مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة بهذه الوظيفة ، وبما أن الاستيراد خارج حدود الدولة فمن الضروري أن تكون عملة كل من المورد والمستورد مختلفة حيث لتلبيه احتياجات اقتصاديات ما ، فالدولة مضطرة إلى استيراد بعض المواد الأولية التي تفتقر اليها(منتصر،2022 :ص2-3).

5. أساسيات الاستيراد والتصدير : هنالك عدة مصادر من الأشخاص والكيانات التي تتقاطع مصلحتك معهم سواء كانت مصدرا أو مستوردا منها (منتصر، مصدر السابق :ص 5-6):

أ. مصدر الموارد : هو من يقوم بإنتاج البضائع أو شرائها وشحنها إلى دولة اخرى ويطلق عليها أيضا الشاحن أو مورد أو البائع والمصدرين أنواع منهم تاجر أو مصنعين أو مصدرين طرف ثالث أو مصدر خدمات .

ب. المستورد: هو التاجر الذي يشتري البضائع المشحونة من المصدرين والمستوردين أنواع منهم المستهلك النهائي والمستورد المعتمد .

ج. بلد المنشأ : هو المكان الذي يتم شحن البضائع منه كما يطلق على ميناء الشحن الذي يشحن فيه البضائع ميناء التحميل أو ميناء المنشأ .

د. خط الشحن : خطوط شحن الإمداد هي السفن التي تشغل البضائع من بلد المنشأ إلى بلد المقصد .

هـ. وكيل المقصد : يقصد به وكيل الشحن في بلد المقصد هو الذي ينسق مع خطوط الشحن والمستورد ووكيل المنشأ .

ب– ب. المستورد : هو التاجر الذي يشتري البضائع المشحونة من المصدرين والمستوردين أنواع منهم المستهلك النهائي والمستورد المعتمد .

ج. بلد المنشأ : هو المكان الذي يتم شحن البضائع منه كما يطلق على ميناء الشحن الذي يشحن فيه البضائع ميناء التحميل او ميناء المنشأ .

د. خط الشحن : خطوط شحن الإمداد هي السفن التي تشغل البضائع من بلد المنشأ إلى بلد المقصد .

ح. وكيل المقصد : يقصد به وكيل الشحن في بلد المقصد هو الذي ينسق مع خطوط الشحن والمستورد ووكيل المنشأ .

5. التنمية المستدامة وعلاقتها بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي :ــ هناك العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة من خلال نظرية مأساة العموم والتي اقترضها لوير في عام 1933 م .

نظرية واعز للإنفاق العام :ــ هي حركة مشتركة ايجابية بين حجم الإنفاق العام والتنمية المستدامة في الاقتصاد الألماني وقد توسعت التحليلات لتشمل اقتصاديات الدول الأخرى ،حيث يمكن أن تكون أنشطة الدولة من حيث إجمالي الإنفاق الحكومي ومن نسبة إجمالي الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو القطاع العام إلى الاقتصاد ككل .ويمكن تحديد أنشطة الدولة بثلاثة عوامل منها (زيادة الأدوار الاساسية للحكومة حيث يميل الإنفاق العام للارتفاع وتشمل الوظائف الاساسية للدولة الإدارة والدفاع والبنية التحتية والحفاظ على الأمن والقانون ، تزايد التعقيدات الاجتماعية كالتلوث والجريمة ورذائل أخرى نتيجة للتطور العمراني ، مرونة الطلب للدخل مع نمو الاقتصاد حيث يرتفع دخل الفرد فيرتفع الإنفاق على السلع والخدمات ذات الجودة العالية) حيث إن الحكومة تنفق أكثر على السلع والخدمات العامة وأن توفير تلك السلع سيؤدي إلى العدالة في توزيع موارد الدولة وكبح الاحتكارات الطبيعية .(حسن ، 2022، 369

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات من السلع والخدمات في العراق

واجه الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث الحصار الاقتصادي من عام 2000 لغاية بداية عام 2003 ومن منتصف عام 2003 لغاية عام 2021 عانى الاقتصاد تداعيات ذلك الحصار ومن سوء إدارة الموارد الاقتصادية التي انتجت سياسات اقتصادية خاطئة تسببت باستدامة اختلال هيكل الإنتاج المحلي وضعف كبير في الأسواق المحلية في تلبية حاجاتها محليا، فضلا عن دور الأزمات وتداعيات الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة.

وهذا بطبيعة الحال دفع إلى اعتماد مناظر في اعتماد الاقتصاد على النفط الخام في تمويل النشاط الاقتصادي وهو اعتماد الاستيراد من السلع والخدمات من أجل تهدئت الطلب المحلي الذي تنامى بفعل السياسات المالية التوسعية غير المنضبطة.

أولا: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي

تراوحت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث بحسب الشكل (1) بين (25.56%) عام 2004 كحد اعلى و(11.84%) عام 2000 كحد أدنى، حيث شهدت مدة البحث مدة الحصار الاقتصادي الذي امتدت من عام 2000 لغاية عام 2003، وما بعدها تميزت باستئناف تصدير النفط الخام وارتفاع الاستيرادات من السلع والخدمات، وهذا هو السبب الذي جعل حدود تقلب هذا المؤشر عند مديات محدودة. وكما هو معروف أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يعتمد على الإيراد المتحقق من بيع النفط الخام وأن عملية تمويل الاستيرادات تتم من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي العراقي، وهذه العملية تسببت بجعل الاقتصاد العراقي استهلاكي مع تدني إنتاجية النشاط الإنتاجي في فروع الأنشطة الاقتصادية كافة.

الشكل (1) نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)(%)

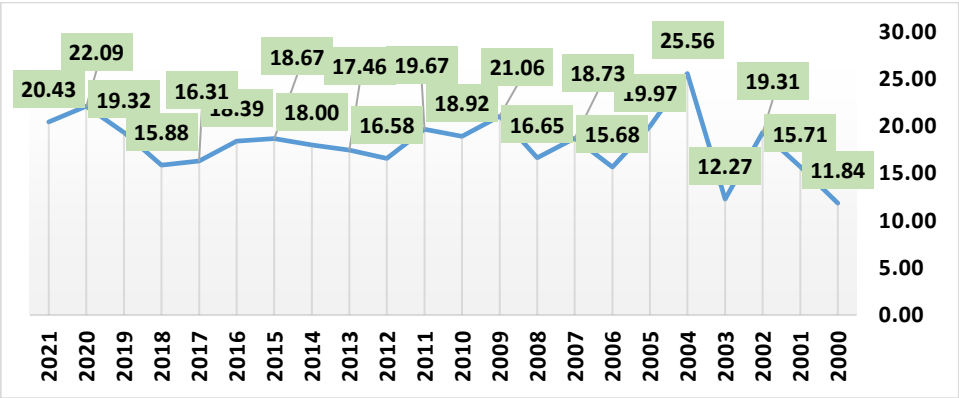

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية، سنوات متنوعة.

أما معدل النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وفق الشكل (2) فقد شهد قيم موجبة تراوحت بين (274.74%) عام 2004 كحد أقصى بعد استئناف تصدير النفط وارتفاع عوائده وزيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي و(0.4%) عام 2014 كحد أدنى بسبب تعرض الاقتصاد العراقي للازمة المزدوجة (أزمة أسعار النفط الخام + هجمات التنظيمات الإرهابية)، وأن القيم السالبة انما تعبر عن انخفاض النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بسبب تقلب مبيعات النفط الخام بسبب الأزمات الخارجية وتقلب أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، وهو ما أدى إلى ارتباط الإنفاق الحكومي بعوائد النفط الخام على نحو كبير.

الشكل (2) معدل النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق للمدة (2001-2021)(%)

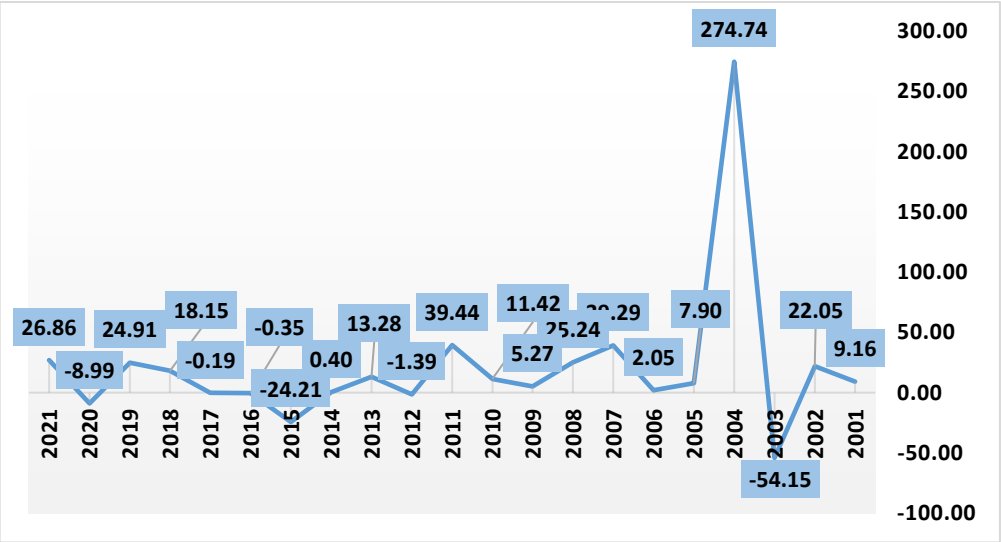

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى ملحق (1).

ثانياً: الاستيرادات من السلع والخدمات

يتضح من الشكل (3) أن نسبة الاستيراد من الناتج بدأت عالية من عام 2000 حتى عام 2003 بسبب الحصار الاقتصادي والاعتماد على مذكرة لنفط مقابل الغذاء والدواء وهو ما فتح المجال أمام زيادة الاستيراد مع انحسار شديد للناتج بفعل ذلك الحصار وما تسبب به من تشوه علاقات الإنتاج، وقد جاءت المرحلة الأخرى فيما بعد لتعمق الاختلالات الاقتصادية وتزيد من تشويه علاقات الإنتاج وأصبحت أنشطة الاقتصاد فيما بعد تبادلية وتوزيعية غير قادرة على تامين حاجة السوق المحلي، وهذا تسبب بزيادة الاستيراد بشكل ملحوظ، حيث بلغت النسبة عام 2004 (63.96%) وقد تطورت حتى بلغت عام 2010 (34.08%)، وفي عام 2015 وصلت إلى (35.08%) وأن الانخفاض الذي شهدته عام 2021 كان بسبب أثر جائحة كوفيد-19. وإذ ما أخذ بنظر الاعتبار أن أكثر من نصف الإنتاج هو نفط خام فأن هذه النسب تبدو مرتفعة جدا وهو ما يؤشر إلى ضعف مؤشرات الاقتصاد الكلي والسوق المحلي.

الشكل (3) نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)(%)

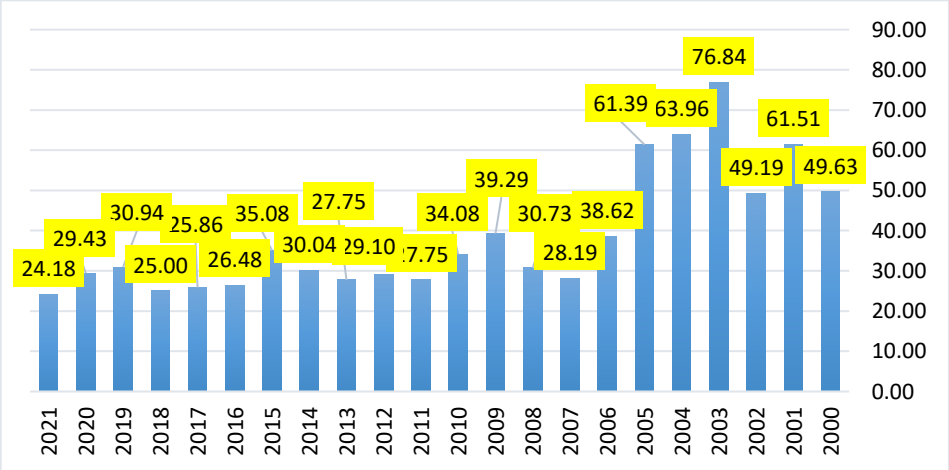

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية، سنوات متنوعة.

وقد تراوح معدل النمو السنوي الموجب للاستيرادات بحسب الشكل (4) بين (53.55%) عام 2008 كحد أقصى و(1.96%) عام 2001. وشهد عامي (2006، 2007) نمو سنوي سالب بسبب سوء الظرف الأمني والسياسي فضلا عن بداية موجبة الكساد العالمية على أثر تداعيات ازمة الرهن العقاري، كما شهدي عامي (2015، 2016) نمو سالب على أثر تداعيات الهجمات الإرهابية التي تسببت بضرر سكان أغلب المحافظات فضلا عن تضرر الممتلكات والابنية والدور السكنية من جهة، ومن جهة أخرى ازمة أسعار النفط التي تسببت بانخفاض الإنفاق الحكومي والذي تسبب بتراجع أداء أغلب متغيرات الاقتصاد الكلي. أما الانخفاض الذي شهدته الاستيرادات عام 2020 كان على أثر تداعيات جائحة كورونا والغلق الاقتصادي العالمي. على رغم تلك الأحداث الدولية نجد تذبذب النمو السنوي للاستيرادات منشأه تذبذب الإيرادات النفطية الممولة لهذا الاستيراد.

الشكل (4) معدل النمو السنوي للاستيرادات في العراق للمدة (2001-2021)(%)

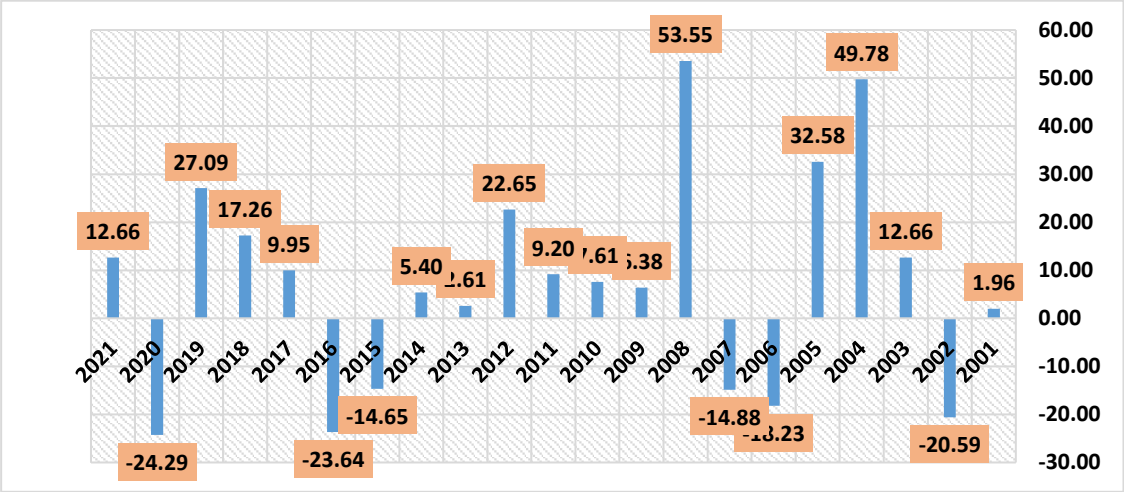

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى ملحق (1).

ثالثاً: العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات

يوضح الشكل (5) أن المسار الزمني لكل من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات كان منسجما، وهذا يؤكد حقيقة مفادها أن الزيادة في الطلب المحلي الكلي جراء الإنفاق الاستهلاكي الحكومي التوسعي قد جرى امتصاصه من قبل الاستيرادات من خارج الاقتصاد، وليس محليا حيث لم ينجح صناع السياسة المالية من تحفيز الإنتاج المحلي بفعل انخفاض المخصص من الموازنة العامة للاستثمار، بالتزامن مع عدم استقرار الظروف الأمنية والسياسية في أغلب مدة البحث، وهو ما شجع القطاع الخاص على التجارة الأحادية (الاستيراد بدون تصدير)، كوسيلة لتعظيم الثروات، مما دفع المتنفذين والمنتفعين على تسليط اهتمامهم في عمليات الابتزاز والفساد المالي والإداري في كافة الأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية وبدءًا من عملية تنقيد العمليات التجارية بالدولار وصولا إلى المنافذ الحدودية وعمليات النقل وغيرها.

إن استمرار زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافقه زيادة مناظرة في الإنفاق الاستثماري الحكومي هو أشبه بدعوة صناع السياسة المالية رجال الأعمال العراقيين إلى تغيير نوع الأعمال السائدة في الاقتصاد العراقي إلى الأنشطة المتبادلة والتوزيعية والاعتماد الكامل على الخارج في تلبية الطلب المحلي الكلي وهو ما عزز من حالة التبعية والانكشاف الاقتصادي. يعد زيادة الإنفاق الحكومي مصدرا من مصادر تمويل خطط التنمية المستدامة وأن استقراره يدعو إلى وضوح الرؤية المستقبلية بشأن افاق الاقتصاد المستدام، ولكن تقلب الإنفاق الاستهلاكي يحرم الاقتصاد العراقي من فرصة تمويل خطط التنمية المستدامة.

الشكل (5) المسار الزمني للإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات في العراق للمدة (2000-2021)

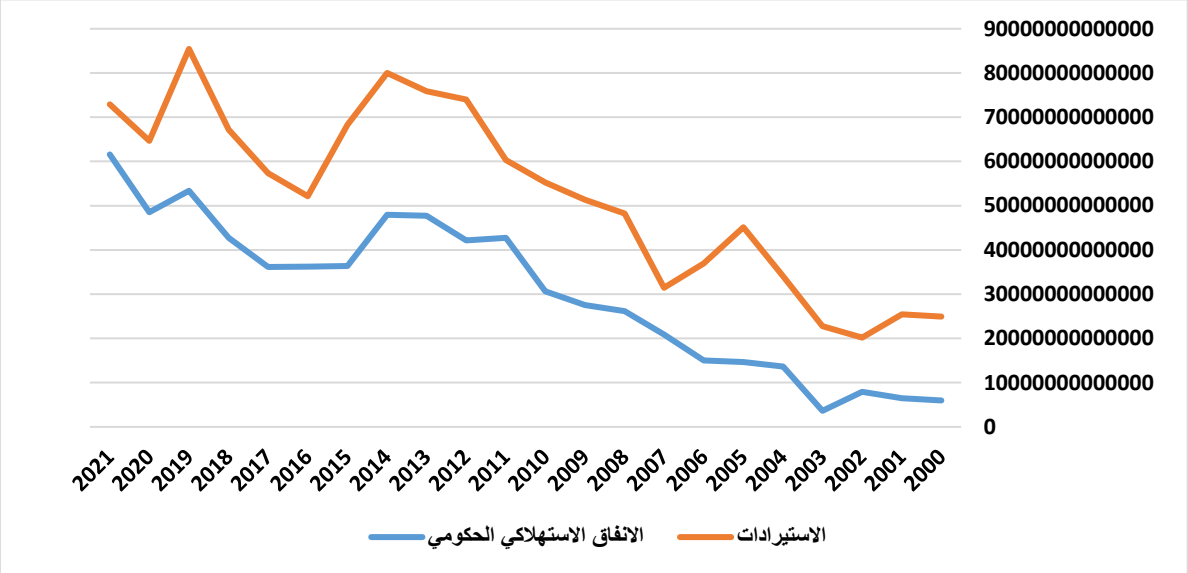

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى ملحق (1).

ويوضح الشكل (6) المسار الزمني للنمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات حيث يبدو أن هنالك عدم انسجام بينهما من عام 2000 لغاية 2004، حيث إن بعد هذه المدة يلحظ ثمة انسجام في الأجل الطويل بينهما، حيث يبدو أن النمو السنوي للاستيرادات جاءت من أجل تلطيف حدة التقلبات في النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، حيث إن الإنفاق الحكومي مرتبط بعوائد النفط الخام في حين الاستيرادات جزء كبير منها مرتبط بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي، مما يعني أن الاستيرادات أصبحت أداة تنظيمية لتقلبات قيم أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلي وفي مقدمتها الإنفاق الحكومي والطلب الكلي. إن زيادة الاستيرادات على حساب الإنتاج المحلي وتراجع الأنشطة الاقتصادية يسهم في ضعف إمكانية الاقتصاد العراقي من تنفيذ أغلب خطط التنمية الاقتصادية، ويقوض إمكانية الشروع بالأنشطة الخضراء التي تعزز من بنية الاقتصاد المستدام. لذا ينبغي أن تدرس طلبات الاستيراد المحلي بما يخدم اهداف التنمية المستدامة وليس فقط لإشباع طلب الأسواق المحلية.

ولذا فأن من شأن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات أن تكون منفذا يمكن من خلاله تعظيم عوائد الاقتصاد من خلال تمويل الأنشطة الإنتاجية الاستهلاكية المحلية واستيراد المواد الأولية الضرورية للصناعات المحلية الناشئة والتي من شأنها أن تعزز بنية الاقتصاد المحلي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وتسهم في بناء قدرات الاقتصاد المحلي باتجاه اقتصاد معافى وسليم ومستدام

الشكل (6) المسار الزمني لمعدل النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات في العراق للمدة (2000-2021)

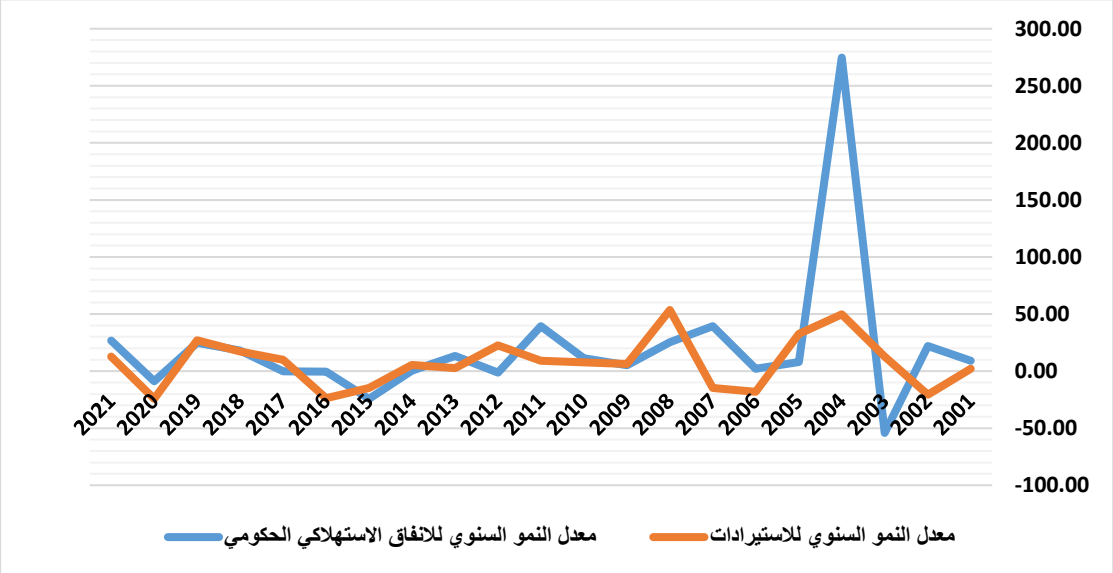

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى شكل (2)، (4).

الاستنتاجات

1-الناتج المحلي الإجمالي يغطي أقل من ربع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وهذا دفع الحكومة العراقية إلى اعتماد سياسة الباب المفتوح من أجل تهدئة الأسواق المحلية واستقرار الأسعار.

2-تبع معدل النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي نمط تقلب عوائد النفط الخام بسبب ريعية الاقتصاد الحادة وضعف التنويع الاقتصادي.

3-يغطي الناتج بحدود ثلث الاستيرادات وهو ما دفع إلى استقرار الأسعار المحلية من خلال بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة من أجل تمويل المعاملات المرتبطة بالنشاط الاستيرادي.

4-الاستيرادات كانت الملطف لحدة تقلبات الإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال مدة البحث الناشئ من تقلب أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية والأزمات العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.

5-إن ريعية الاقتصاد العراقي وتوسع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي شجع على زيادة الاستيراد وإهمال النشاط الإنتاجي وأصبح القطاع التجاري صانع الثروات مصدر من مصادر الفساد وتنامي اقتصاد الظل وهروب العملة.

التوصيات

1-يجب فصل العلاقة بين عوائد النفط الخام والإنفاق الاستهلاكي الحكومي من خلال تنويع الاقتصاد المحلي وربط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بضرائب الأنشطة الاقتصادية، مع ربط الإنفاق الاستثماري الحكومي بعوائد النفط الخام. وهو ما يؤمن مصدرا جيدا لتمويل خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-وضع ضوابط تقييد الاستيراد فقط للمواد الأساسية والضرورية والمواد الأولية المغذية للصناعات المحلية، وأن من شأن ذلك أن يعزز من النشاط الإنتاجي الأخضر والمستدام.

3-ربط النمو السنوي للاستيرادات مع النمو السنوي للأنشطة الإنتاجية باعتبار أن تجاوز نسبة نمو الأول عن الثاني دليل تراجع الإنتاجية الكلي المحلية للاقتصاد العراقي، وهو ما يتطلب تدخل مباشرة من قبل الحكومي عبر تمويل الاستثمارات المحلية من أجل رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي ليتجاوز الفجوة الحاصلة بين معدلي النمو السنوي.

المصادر

1- عبد المجيد رشيد التكريتي (السياسة المالية وأثرها على الاسعار في العراق)تسمية الرافدين ، العدد 18 ، المجلد 8 ، تموز 1986 ، ص 126
2- عبد المطلب عبد الحميد (اقتصاديات المالية العامة) الدار الجامعية 2004 ، 2005 ، ص 173
3- حلمي إبراهيم منشد ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس

من المغرب العربي للمدة (1975 - 2000) اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية جامعة البصرة ، 2004 ، ص 56
4- سلوى عبد الرحمن العيسى ، أثر الإنفاق الحكومي على النحو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، وجامعة الملك سعود .2006 .
5. محمد منتصر ، الاستيراد والتصدير كل ما تحتاج لمعرفته عن الاوراق والخطوط ، منصه ويلت، 2022 ، 2-3)
6. ماجد عبد العظيم حسن ، أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2022.

ملحق (1) الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستيرادات بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2000-2021) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	الاستيرادات
2000	5944657000000	24922476000000
2001	6488987000000	25411296000000
2002	7919968000000	20179997000000
2003	3631595000000	22734254000000
2004	13608947000000	34050969000000
2005	14683390000000	45145710000000
2006	14984454000000	36914708000000
2007	20871484000000	31422753000000
2008	26139166000000	48249768600000
2009	27517759700000	51326145000000
2010	30660743700000	55232658000000
2011	42754848300000	60316542000000
2012	42158634300000	73980251400000
2013	47755742697800	75910914200000
2014	47946900100000	80008354800000
2015	36339342100000	68289455700000
2016	36212829900000	52145112000000
2017	36143151800000	57333501000000
2018	42702945300000	67227432000000
2019	53340959300000	85437915000000
2020	48543054100000	64684713600000
2021	61582680109820	72876275000000

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية، سنوات متنوعة